

ملاحظات فى لغة القرآن من خلال اسمى الاشارة والموصول

بقلم : عمد اليعلاوي

يَكَادُ الباحثون القدماء يجمعون على أن القرآن نزل بلغة قريش لأن « قريشاً أفصحُ العربُ ألسنةً وأصفاهم لغةً » (1) وإن كانوا يؤولون حديث الأحرف السبعة بأن الرسول (صلعم) سمح لصحابته بأن يُقرئوا الناس كلَّ على لهجته تسهيلاً على الداخلين في الإسلام (2) . ونقل السيوطي أن « القرآن أنزل أولاً بلسان قريش ، ومن جاورهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيح للعرب أن يقرأوه بلغاتهم على اختلافهم في الألفاظ والإعراب » (3) .

وقد أبدى علماء الغرب آراء أخرى في لغة القرآن . منهم المستشرق « فولآرس Vollers » الذي قال في أواخر القرن الماضي : إن لغة القرآن ، لئن نزلت حقاً بلهجة قريش . فإنها . فيما بعد ، عُدلتْ وغُيِّرتْ لتُصبح مجانسة للغة نجد . وبخاصة لغة شعراء نجد . وهذا

(1) ابن قارس : الصحابي في فقه اللغة - تحقيق مصطفى الشويمي - بيروت 1963 - ص 52 .

(2) عبد الوهاب حمودة : القراءات واللهجات - القاهرة 1948 - ص 9 .

(3) نقلاً عن المصدر السابق ص 8 .

الرأي (4) ، على ما فيه من تشابه مع القول الذي نقله السيوطي^٥ . قد استنكره العرب ورفضه عامة المستشرقين . وتواصلت المناقشات والنظريات إلى أن أبدى العلامة بلاشير (5) رأيا جديدا ، مفاده انّ القرآن نزل بلغة لم تكن لهجة نجد ولا لهجة الحجاز ، ولكن لغة « أدبية » مشتركة بين « الخاصة » من كلّ قبيلة ، أي شعرائها وخطبائها ، وأطلق على هذه اللغة « الانتقائية الرسمية » لفظة « الكويني Koinè » المخصوصة بلغة شعراء اليونان في عهد هوميروس ، لما بين الوضعتين من قرابة . وقد أبدى ابن فارس في فقه اللغة رأيا شبيها برأي بلاشير : « ... وكانت قريش - مع فصاحتها - إذا أتتهم الوفود من العرب ، تخيّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصفى كلامهم ، فصاروا بذلك أفصح العرب » (6) إلّا أنّه جعل هذه اللهجة « الانتقائية » في قريش نفسها . تختصّ بمكة ، وإن كانت مفهومة لدى كافة القبائل ، ولا يخفى انّ الذي حمله على هذا الرأي هو الاعتقاد بأنّ لغة القرآن هي لغة قريش .

ونحن ، في بحثنا هذا في صيغ اسم الإشارة والاسم الموصول الواردة في القرآن ، وفي مختلف استعمالاتها ، نحاول أن نساهم ، من هذه الزاوية الضيقة ، في هذه البحوث والمناقشات حول منشأ لغة التنزيل ، وذلك بالتساؤل عن مدى تأثر لغة القرآن باللهجات القبلية ، أو استقلالها عنها ، وانتسابها إلى هذه اللغة المنتقاة « المعروفة عن كافة القبائل » كما يقول رابين Ch. Rabin (7)

(4) و(5) تجد إستعراضا لهذه الآراء في : دائرة المعارف الإسلامية في مقال : عربية ، وهو للباحث الانجليزي رابين Ch. Rabin وفي كتابه عن لهجات غربي الجزيرة في القديم : Ancient West-Arabain لندن 1951 ، وفي مقدمة ترجمة القرآن لبلاشير ، وفي الجزء الأول - الباب الثالث - من تاريخ الأدب العربي لبلاشير أيضا - باريس 1954 .

(6) الصاحب ص 52 .

(7) رابين في المقال المذكور ص 584 .

1 - اسم الإشارة المجرد

تألّفت أسماء الإشارة المختلفة حول نواة « مجردة » هي : « ذا » للمذكر ، و « ذي » أو « تي » للمؤنث . والبحث في « ذا/ذي » يجرّنا إلى « ذو » ، لأنّ « ذو/ذا/ذي » حالات ثلاث من كلمة واحدة . و « ذو » هذه لها استعمالات مختلفة :

1 - ذُو :

أ - اسم موصول خاصّ ببعض القبائل اليمنية . وسيّما طيّيء . وهو يلزم الواو حسب ابن عقيل (8) « وأشهر لغات طيّيء فيها أنّها تكون بلفظ واحد » ، مثلما في هذا البيت لحاتم الطائي : (طويل)
« إذا ما أتى يوم يفرّق بيننا
بموت ، فكن ، يا وهْمُ . ذو يتأخّر (9)
(الذي يتأخّر)

على أنّ ابن عقيل (8) أورد شاهدا جرّت فيه « ذو » بالياء : (طويل)
« فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبيّ من ذي عندهم ما كفانيا »
(من الذي عندهم)

ورأى قوم أنّها تحوّل في المؤنث إلى « ذات » . فتبقى على أفرادها في نحو قولهم : « ... وبالكرامة ذاتُ أكرمكم الله بها » أو تجمع جمعاً سالماً . في نحو هذا البيت السديّ ساقه الأشمونيّ (10) : (رجز)

جمعتها من أينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق »

(8) - ابن عقيل - شرح الألفية ، نشر محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة 1954 - ج 1 ص 130 .

(9) ديوان حاتم الطائي ، بيروت 1968 ص 13 .

(10) شرح الأشموني على الألفية ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد . القاهرة 1955 ج 1 ص 72 .

وقال آخرون انّ المؤنث تصلح له « ذو » وحدها ، كما في الشاهد (11) :
(وافر)

فإنّ الماء ماء أبي وجدتي وبثري ذو حفرت وذو طويت «
(التي حفرتها ..)

ومهما يكن من أمر « ذو » الطائيّة ، فلا وجود لها في القرآن ولا لمؤنثها .

ب - تكون « ذو » اسما من الأسماء الستة التي تعرب بالحروف : ذو/ذا
ذي ، ويُسَمَّى بـ « ذوا/ذويّ » ، ويُجمع بـ « ذوي/ذوو » أو « أولي/أولو » ،
ويؤنث بـ « ذات/ذوات » . وهو يفيد الملكية كما في قوله تعالى : « ذو
العرش المجيد » (البروج 15) ، ومعاني أخرى ذكرها ابن فارس في فقه
اللغة (12) . إلّا أنّ القرآن ، بين الجمعين « أولو/ذوو » و « أولات/ذوات » ،
يختار « أولو/أولات » ويهمل « ذوو/ذوات » ، كما يظهر من هذا الجدول
الذي أثبتنا فيه الصيغ المستعملة مع عدد استعمالاتها :

اسم الإشارة المجرد : جدول رقم 1

الذكر	الرفع	المفر	المثنى	الجمع 1	الجمع 2
	ذو : 35	ذوا : 1	ذو : 0	أولو : 17	
	ذات : 16	ذوي : 1	ذوي : 1	أولي : 26	
	ذوي : 24				
المؤنث	الرفع	ذات : 30	ذواتا : 1	ذوات : 0	أولات : 1
	النصب		ذواتي : 1		أولات : 1
	الجرّ				

(11) ابن هشام : قطر الندى ، نشر عبد الحميد . القاهرة 1963 ص 102 .

(12) الصاحبى ص 154 .

ج — وتدخل « ذو » في تركيب بعض الأعلام . وسيّما « أذواء » اليمن مثل « ذو وزن » و « ذي نواس » والأماكن : « ذو قار » الخ ...

2 ـ ذا :

نعود ، بعد هذا التمهيد ، إلى « ذا » : اسم الإشارة الأصلي ، لنلاحظ أنه لا وجود له قطّ في لغة التنزيل في معنى الإشارة ، أي معنى « هذا » ، في نحو هذا البيت : (طويل)

فلا خير فيما يكذب المرء نفسه وتقواله للشّيء : يا ليت ذا ليا (13)

ولكنّه ذكر بكثرة مقترنا بـ « مَنْ » و « ما » الاستفهاميتين . وهو ، في هذا التركيب ، لا يعدّ اسم إشارة . بل اسماً موصولاً . يقول ابن هشام (14) : وإنما تكون « ذا » موصولة بشرط أن يتقدّمها « من » و « ما » الاستفهاميتان نحو : ماذا أنزل ربكم ؟ (النحل 24) ، ونحو بيت الأعشى : (كامل)

وقصيدة تأتي الملوك غريبةٍ قد قلتها ليقال : من ذا قالها ؟

على أنّ « ذا » مسبوقه بـ « ما » تكتفي بنفسها كموصول في مثل التركيب المذكور ، في حين انتهّا إذا سبقت بـ « من » افتقرت إلى موصول آخر — الذي — في مثل قوله تعالى : « من ذا الذي يشفع عنده ... ؟ » (البقرة 255) ، فلا نجد قطّ : « من ذا يفعل » . فكأنّ « ذا » مع غير العاقل محتفظة بصفته الموصوليّة أكثر منها مع العاقل ، أو لعلّ العاقل المتمثل في « من » يحتاج إلى تأكيد صفته العاقلة بموصول مضاعف ؟

من ذا الذي ... ؟ : ذكر خمس مرّات ماذا ... ؟ : ذكر 26 مرّة

(13) لأفنون التغلبي ، ذكر في المفضليات نشر حسن السعدي . القاهرة 1926 ص 125 .

(14) شرح القطر المذكور ص 104 .

3 - أولاء :

لئن غاب « ذا » ، مفردا ومثنى ، مذكرا ومؤنثا ، من لغة التنزيل ، فقد وُجد مجموعا ، في صيغة « أولاء » ، في آيتين : « ها أنتم أولاء على أثري » (طه 24) و « ها أنتم أولاء تحبونهم » (آل عمران 119) . وكنا ، بحكم « ها » المتقدمة عليه ، نعتبره اسم إشارة للقريب . لولا وجود « ها » مدغمة فيه في آيتين أخريين : « ها أنتم هؤلاء حاججتم » (آل عمران 66) و « ها أنتم هؤلاء تدعون ... » (محمد 38) ، فوجب الفصل بين « أولاء » المجردة و « هؤلاء » التي للقريب .

« أولاء » هي إذن جمع « ذا » و « ذي » تقرأ بالقصر والمد « والمد أولى » (15) عند النحاة ، لأنّ القرآن أقرّ المدّ وترك القصر ، وهي قراءة تميم ، فكأنّ المدّ ، عندهم . خاصّ بالحجاز . ولكنّ رايبين يعترض على هذا الرأي ، فالمدّ ، حسب قوله (16) منتشر عند القبائل القيسية التي تسكن وسط الجزيرة ، وبخاصّة عند قبيلة « غني » ويقول : « ثمّ انّ النطق بالهمز خفّف في الحجاز إلى أن صار شبه معدوم (17) . ففي هذا التفضيل للصيغة المهموزة وجه من تغلب لهجة نجدية على لهجة قريش .

وفي « أولاء » نفسها ، يقول الزمخشري في تفسيره للآية : « ها أنتم أولاء على أثري » (طه 24) : « وقيل أولاء موصول صلتها تحبونهم » ، فإن صحّ هذا الرأي ، ثبتت القرابة بين جمع « ذو - أولو » ، وجمع « ذا - أولاء » ، وبالتالي بين ذو الموصولية . وذا الإشارية . ويسوق اللسان هذا الشطر : (طويل) « فإنّ الألاء يعلمونك منهم ... » (18) الذي وقعت فيه الألاء بمعنى الذين ،

(15) شرح ابن عقيل على ابن مالك ص 114 .

(16) مقال رايبين المذكور بدائرة المعارف ص 582

(17) نفس المصدر .

(18) لسان العرب ج 15 ص 437 .

ويضيف : « هذا يدلّ على أنّ « ألاء » نقلت من اسم الإشارة إلى الاسم الموصول » . ويكفيّننا نحن أن ننبّه إلى القرابة بينهما .

وخلاصة هذا الباب أنّ :

- 1 — اسم الإشارة « المجرد » لا يوجد منه في القرآن إلّا جمعه المشترك بين المذكّر والمؤنث . على أنّ المثاليّن وردا للذكور العاقلين .
- 2 — هذا الجمع المشترك « أولاء بالمدّ/أولى بالقصر » . اعتبره بعض النحاة موصولا ، ممّا يدعّم القرابة بين « ذو » و « ذا » .
- 3 — « أولاء » الممدودة . لئن صحت نسبتها للحجازيتين . فأصلها نجديّ . وهذا دليل أوّل على تفضيل لغة التنزيل لقراءة قبلية غير قراءة أهل مكّة والمدينة .

2 — إسم الإشارة للقريب

يقسم النحاة اسم الإشارة على ثلاث مراتب . بحسب بعد المشار إليه : للقريب ، بإدخال حرف التنبيه « ها » على المجرد : ها + ذا = هاذا = هذا ، والمتوسّط البعد بإسناد المجرد إلى حرف الخطاب « ك » . وهو عندهم غير الضمير : ذا + ك = ذاك ، وللبعيد إذا أدخل بين عنصري المتوسّط لام الإشارة : ذا + ل + ك = ذلك . على أنّ هذه القسمة لم تحظ بإجماع النحاة إذ يقول صاحب الألفية (19) : « ولدى البعد انطقا . بالكاف حرفا . دون لام أو معه ... » ، فصارت لام الإشارة فاضلة عن الحاجة في تعيين البعيد . وأصبح للإشارة مرتبتان لاغير : « هذا » وما تلاه للقريب . « ذاك وذلك » وما تلاهما للبعيد ، ولا عجب أن يدقق بعضهم القسمة ، فيبتكر هذا « المتوسّط » ، أليست القاعدة البلاغية تقول : كلّ زيادة في اللفظ لابدّ أن تتبعها زيادة في المعنى ؟

4 - ها :

عند النحاة هي حرف تنبيه ، ولكنها تشارك في تأليف كثير من الأدوات الهامة كضمائر الغائب ، وبعض أسماء الأفعال كـ « هلم » و « هات » و « هيهات » الخ ... ، وتكون هي وحدها اسم فعل بمعنى « خذ » كما ورد في الحديث (20) : « ... ولا الذهب بالذهب إلاّ ها وها » . وكحرف تنبيه ، فقد رأيناها في الآيتين مع « أولاء » وفي مثل هذا البيت (21) : (كامل)

« ها إنّما مطرت سماؤكم دما ورفعت رأسك مثل رأس الأصبّد »

وتكتسب « ها » أيضا وظيفة إشاريّة ظاهرة : (طويل)

« فان يك من جنّ لأبرح طارقا »

وإن يك انسا ماكها الانس تفعل » (22)

ومعنى الإشارة في هذا الشاهد أوضح : (كامل)

« ما تلك إلاّ جنّة الدنيا ، وها ولدانها جليت عليك وهورها » (23)

هذا ، وقد رأيناها في القرآن مقرونة بأولاء وهؤلاء ، فلم تأت كأداة إشارة محضة ، وإنّما استعملت لتقديم « أولاء » (طه 24 - آل عمران 199) فتولّد عنهما « هؤلاء » ، ثمّ رجعت إلى وظيفة التنبيه مع « هؤلاء » (آل عمران 66 - محمد 38) . فكأنّنا ، في هذه الآيات الأربع ، نشاهد مشاهدة العيان ، نشوء صيغة هؤلاء ، فلا مجال للشكّ في أنّ الإشارة الأصليّة هي « ذا » وما يليها .

(20) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للطائي الدمشقي - نشر فؤاد عبد الباقي - ص 205

(21) ديوان حاتم الطائي ص 42 .

(22) لامية العرب في مجاني الأب شيخو ج 6 ص 204 .

(23) المقامة الانطاكية لابن الوردي مجاني 6 ص 107 .

5 — هذا :

إنّ استعمال « هذا » في التنزيل كثير ، في وجوه مختلفة ، منها أن يكون مع بدله : « فليعبدوا ربّ هذا البيت » (قريش 3) ، أو بمفرده كمبتدأ : « قالوا : هذا ما وعدنا الله » (الأحزاب 22) ، على أنّ الوجه الثاني أكثر شيوعاً — 167 مرة — من الأوّل — 33 مرة — ، وقد يأتي بعد الاسم المعرّف في محلّ البدل أو التوكيد : « ... لقاء يومكم هذا » (الأنعام 130) ، ممّا جعل النحاة يتساءلون عن نعتيته . وورد متبوعاً باسم نكرة ، في آيتين : « هذا بصائر للناس وهدى ورحمة » (الجاثية 20) و « هذا بصائر من ربكم وهدى ورحمة » (الأعراف 203) ، فتساوى مع « هذه » التي تتطلبها الموافقة بين المبتدأ والخبر ، وقد أولها المفسّرون بـ « هذا القرآن » (24) . كما يرد في صدر الجملة كأداة استئناف للكلام : « هذا ، وإنّ للطاغين لشرّ مآب » (ص 55) . ونجده في آية مشهورة : عاملاً عمل النواصب : « ... وهذا بعليّ شيخاً » (هود 73) ، فقال قوم : إنّ شيخاً منصوبة على الحال . ولكنّ البيضاوي يقول : « والعامل فيها معنى اسم الإشارة » (25) ، ويدقق ابن يعيش : « إنّ في أسماء الإشارة معنى الفعل ، ولذلك كانت عاملة في الأحوال » ، متمثلاً بـ « هذان الزيدان قائمين » (26) .

ولـ « هذا » صفة موصولة نادرة ، بل شاذّة ، ذكرها الزمخشري في المفصل ، في هذا الشاهد : (27) (طویل)

« عدسٌ ، ما لعباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تحمّلين طليق »
(والذي تحمّلين)

(24) البيضاوي أنوار التنزيل — المطبعة التجارية لكبرى ج 2 ص 256 وج 4 ص 140 .

(25) البيضاوي ج 3 ص 31 .

(26) ابن يعيش شرح المفصل ج 3 ص 126/127 .

(27) ابن يعيش ج 4 ص 23 .

وفي شأن العلاقة بين « ذا » و « هذا » ، يقول رابين (28) ، اعتمادا على هذين الاستفهامين الواردين في صحيح البخاري (29) ، متوالين من نفس الشخص ، موجّهين إلى شخص واحد : « من ذا ؟ ثمّ من هذا ؟ » واعتمادا أيضا على وفرة « ذا » بالنسبة إلى « هذا » في اللهجات ، يقول : ان بين ذا وهذا من الفرق ما بين « هذا » و « ذلك » في لغة اليوم . ويزيد أنّ « ذا » كانت معروفة في شرقي الجزيرة بمعنى « هذا » . ثمّ انتقلت إلى الحجاز ، فنبذت عند قریش صيغة « ذو » الطائفة (ولا ننس أنّ طيّثا كانت متاخمة لشرقي الحجاز) . فإنّ صحت ملاحظة رابين ، من أنّ « ذا » هي التي كانت سائدة في الحجاز وقت النزول . فيمكن أن نستنتج ، من خلوّ لغة التنزيل من « ذا » ، أنّ التنزيل فضّل عايبها « هذا » ، وهنا أيضا ، يكون قد ترك صيغة حجازيّة .

وبخصوص دخول « ها » و « ك » جميعا على « ذا » ، فإنّ النحاة المتمسكين بقاعدة المراتب الثلاث لا يجيزون هذا الجمع بين أداة التقريب وأداة التباعد . على أنّ الشعر القديم يقوم دليلا على إمكانه : (طويل)

« رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذاك الطرف الممدّد » (30)

وحتى شعر النحاة : (رجز)

« ... أوّ لوّ تحلّى بالشباب عمره لم يستلبه الشيب هاتيك الحلى » (31)

فهل يعني هذا أنّ الكاف لا تفيد البعد . وأنّها حرف خطاب لا غير ، بدليل تصرّفها مع المخاطب : ذلكم ، ذلكما الخ ... ؟ الرأي عندنا أنّها ، في الطور الأول ، لم تزد على أن كانت حرف خطاب . ثمّ ، مع تقدم الدراسات

(28) رابين الكتاب المذكور ص 152 .

(29) صحيح البخاري باب ما يجوز من الشروط ج 3 ص 246 .

(30) معلقة طرفة بن العبد .

(31) من مقصورة ابن دريد - البيت 209 .

البلاغية ، والتعمق في حقيقة الحكم « البلاغة هي الإيجاز » . قرّروا أن زيادة هذا الحرف ، لا بدّ أن تولّد عنها زيادة في المعنى . فقالوا بالمتوسط وقالوا بالبعيد حين زيدت اللام .

على أنّ لغة التزيل لم يرد فيها هذا النوع من الإشارة المزدوجة ، وهي كثيرة في اللهجات العاميّة اليوم : « هاذاك — هاذيك — هاذوك — هذُولِكْ الخ ... » (32) .

6 — هذه :

مؤنث « ذا » هو « ذي » و « تي » ، وزاد عليهما النحاة وجوها أخرى متولدة عنهما ، إمّا بإبدال الياء بهاء السكت : « دِهْ/تِهْ » ، وإمّا بوصل هاء السكت بكسرة في النطق : « ذه/ته » (ذه المرأة ته البنت) أو بإشباع الكسرة : « ذهي/تهى » (33) . وأضافوا إليها « ذات » وهي أغربها لأنّ المشهور استعمالها بمعنى صاحبة (34) . و « تا » المشابهة لـ « ذا » . والقرآن لم يأت بشيء منها . أمّا الشعر ففيه « تا » : (رجز)

« قال لها : هل لك يا تا فيّ ؟ قالت له : ما أنت بالمرضيّ (35)
(بسيط)

« ها انّ تا عذرة . ان لم تكن نفعت فإنّ صاحبها قد تساه في البلد (36)

وفيه أيضا « هاتا » (ها + تا) : (وافر)

« وليس لعيشنا هذا مهاة وليست دارنا هاتا بدار » (37)

(32) أنظر ما جمعه كانتينو منها في لهجات الشام J. Cantineau : Les parlers du Horan

(33) الأب فلاش = L'arabe classique بيروت 1956 ص 142 تنبيه 26 .

(34) شرح القطر ص 99 .

(35) ذكره الزمخشري .

(36) من معلقة النابغة الذبياني .

(37) البيت لعمران بن حطان ، ذكره ابن يعيش ج 3 ص 134 .

كما نجد فيه « هاتي » (ها + تي) : (طويل)
 « ونبأتاني انما الموت بالقري فكيف ، وهاتي هضبة وكثيب » (38)

وساق اللسان هذا الشاهد : (39) (رجز)
 « جئنا نحييك ونستجديك فافعل بنا هاتاك أو هاتيك »

وفي تهذيب الصحاح هذا البيت لعبيد بن الأبرص : (كامل)
 « هاتيك تحملي وأبيض صارما ومنزبا في مارن مخموس » (40)

وهذه الشواهد الأخيرة بـ « هاتي » و « هاتيك » تلفت انتباهنا بصفة خاصة ، لأنها تبرر وجود صيغة « هاته » في المؤنث ، وجودها النظري على الأقل ، وهي صيغة طالما استهجنها الفصحاء وعدوها من الخطأ الشائع . والواقع أنه لا وجه لدفعها ، ومنشؤها كمنشأ « هاذي — هذي » بالسواء ، إلا إذا استندنا إلى القرآن لأنه لم يذكر إلا « هذه » ، فنحكم أن لا فصيح إلا « هذه » . وإذا كان الرأي هذا ، فلم نقبل « ذا » رغم إهمال القرآن لها ؟

وفي الآية : « لا تقربا هذه الشجرة » (البقرة 35) ، قرأ بعض القراء « ولا تقربا هذي الشجرة » . فقال الزمخشري في الكشاف : « والأصل الياء ، والهاء بدل منها » ، وفي هذه/هذي ، يقول راين (41) : إن « هذه » ورثها غربي الجزيرة عن شرفيتها ، فبذت صيغة « تا » المعروفة في الغرب (عند ذبيان مثلا المتاخمة للحجار) بعد أن تحولت عن « هذي » المتحولة هي نفسها عن « ذو » الطائية . وبصفة عامة ، فإن « ذو » و « ذي » كانتا في أقدم اللهجات تقتسمان الجزيرة كلها ، فالغرب كان ينطق بـ « ذو » ثم حولها إلى

(38) المرجع السابق ، والبيت لكعب الغنوي .

(39) لسان العرب ج 15 ص 446 .

(40) تهذيب الصحاح ج 3 - ص 1102 .

(41) ش. راين : ص 156/155 .

« ذي » ، وامتدت « ذو » في الغرب حتى إلى منطقة اللغة العبرية ، حيث نجدها في الشعر بصورة « زو Zu » (42). أمّا الشرق والشمال ، فكانت تسود فيهما « ذي » . حتى منطقة الآرامية . وتتضح مناطق هاتين الصيغتين بالرجوع إلى الخريطة اللغوية التي نقلها عن كتاب رابين (43) .

قلنا إنّ القرآن لم يورد إلّا « هذه » ، تاركاً « نا » الحجازية والغربية عامة ، والقريشية « تي » وقد وردت في سؤال الرسول (ص) لعائشة : « كيف تيكُم ؟ » (44) ، فهنا أيضاً يمكن القول إنّ القرآن فضّل صيغة من لهجات اليمامة في شرقي الجزيرة ، على صيغ في معناها . مستعملة عند قريش .

7 - هذان :

ورد من هذا المثني في القرآن مثالان . ونسميه مثني بالرغم من القضية التي أثارها ابن جني في رسالة « علل التثنية » فقد قال (44 مكرر) : « أعلم أنّ هذان وهاتان واللذان والتان إنّما هي أسماء موضوعات للتثنية مخترعة لها ، وليست بتثنية الواحد على حدّ زيد وزيدان » . وإنّما سمّيناه مثني جرياً على العادة وأخذاً بما اصطلاح عليه الجمهور .

فأمّا الأوّل من المثالين : « قالوا إنّ هذان لساحران يريدان ... » (طه 63) فقد أحصى المفسّرون في شأنه ستّ قراءات . بحسب صيغة الحرف العامل ، إنّ كان « إنّ » المكسورة المشدّدة الناصبة ، أم « إنّ » المكسورة الخفيفة غير العاملة :

1 - إنّ هذين ساحران : وهي قراءة منسوبة إلى أبي عمرو بن العلاء قارئ البصرة (بإنّ الناصبة للمبتدأ) .

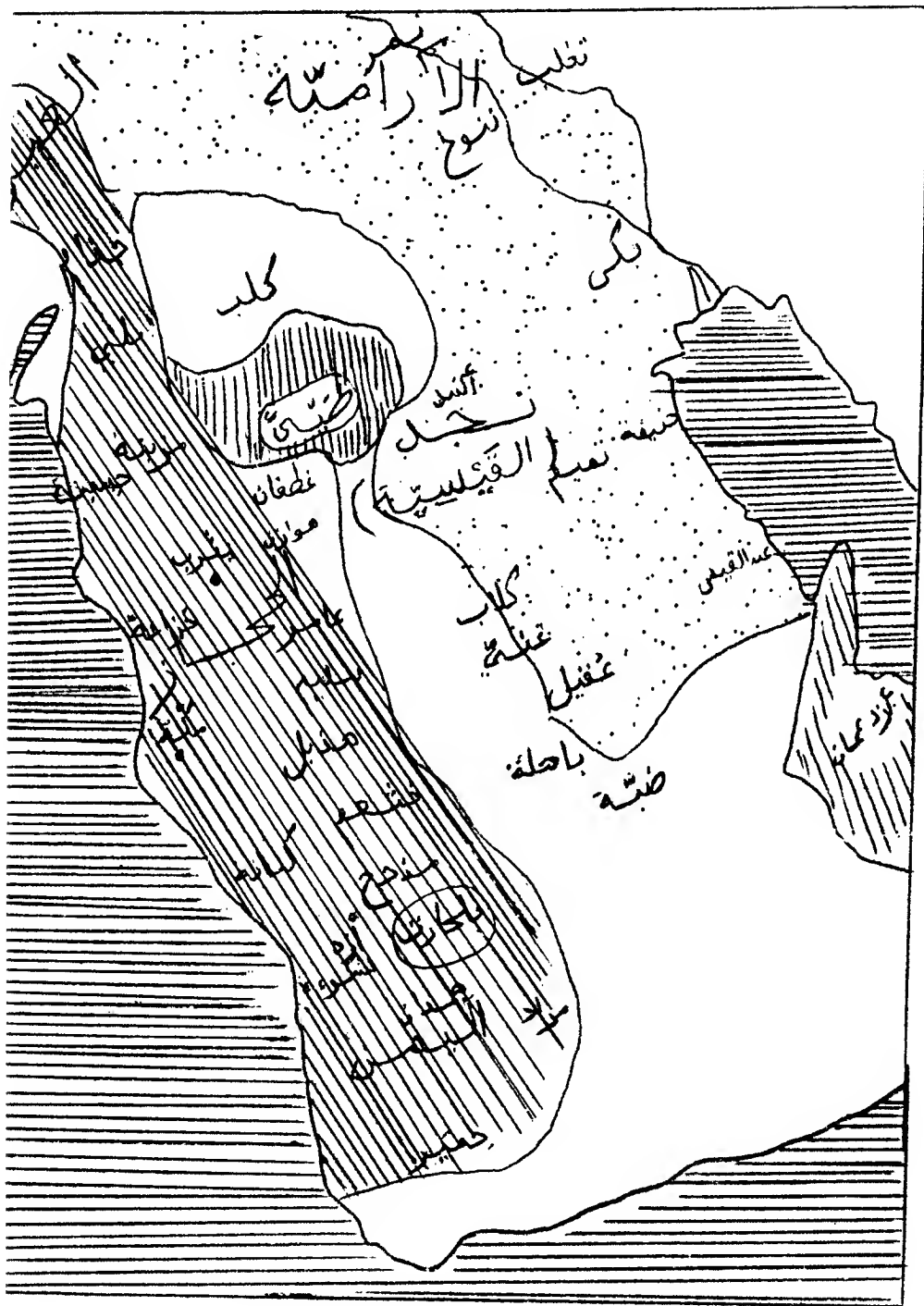
(42) دائرت المعارف - المقال المذكور .

(43) كتاب رابين ص 20 - أنظر الخريطة .

(44) صحيح البخاري ج 3 ص 228 - باب الشهادات 14 .

(44) مكرر : أنظر فصل عبد القادر المهيري في حواشي الجامعة سنة 1965 ص 51 .

الصيغ العتيقة من أسم الموصول
(منقولة عن فن زيبدي)



منطقه "ذو"
نم

مذقة
ذی

منطقة
دو

2 و 3 — إن هذان ساحران — إن هذان لساحران ، (بالخفيفة) . قيل إنهما قراءتا عاصم بن أبي النجود الكوفي ، وابن كثير المكي .
4 — إن ذان إلّا ساحران : قراءة باسم الإشارة المجرد ، وبأداة الاستثناء وتنسب إلى أبيّ بن كعب

5 — أن هذان لساحران : قراءة بأن المفتوحة الخفيفة ، تنسب إلى عبد الله بن مسعود .

6 — ان هذان لساحران : قراءة بأنّ المشددة المكسورة ، ولكنها غير عاملة في المثني . وهي قراءة « مشهورة » حسب النحاة ، لأنها قراءة بني الحارث بن كعب (شمال اليمن) الذين كانوا يعاملون المثني معاملة واحدة في الحالات الثلاث ، فلا يقلبون ألفه ياء ، ويسوقُ النحاة شاهدا عليها من شعرهم : (رجز)

« أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظيانا »

وهو شاهد غريب من جهة أن هذه اللهجة المشهورة قد وقعت في « عينانا » ولم تقع في « منخرين » إلّا أن الشاهد التالي قد عمّت فيه هذه اللهجة : (رجز)
« إن أباهأ وأبا أباهأ قد بلغا في المجد غايتها » (45)

ومن بين هذه القراءات المختلفة . يظهر أن مصحف القاهرة الذي طبع سنة 1342/1923 بإشراف الملك فؤاد . قد اختار قراءة الكوفيين : إن هذان لساحران .

وعند البيضاوي (46) والنسفي (47) كليهما ، نجد تأويلا للحرف العامل « إن » . قالانقلا عن الزجاج : إن معناها « نعم » بدليل قول الشاعر : (كامل)

(45) معني اللبيب ج 1 ص 38/37 .

(46) تفسير « أنوار التنزيل » ج 3 ص 178 .

(47) تفسير النسفي — طبعة محمد علي صبيح ج 3 ص 59 .

« ويقلن شَيْبٌ قد علا ك ، وقد كُبُرَتْ ، فقلت : إِنَّهُ »
 أي « نعم ، قد كبرت » ، والهاء فيها للوقف . فعلى هذا التقدير صارت
 الآية : « نعم ، هذان ساحران » ، ولم يعد وجه للتساؤل عن تطبيق القاعدة
 النحويّة . ولكنّ صاحب المغني دفع هذا الرأي منكرا مجيء « إن » بدعني
 « نعم » (45) .

وقد عقد فصلا في عمل « إن » المكسورة المشدّدة « فساق شاهدين على
 انتصاب ما بعدها ، مبتدأ وخبرا . فالأوّل من شعر عمر : (طويل)
 « إذا اسودّ جنح الليل ، فلتأتِ ولتكن
 خُطّاك خفافا ، انّ حرّاسنا أسدّا (48)

والثاني من الحديث النبويّ : « إنّ قعرَ جهنّم سبعين خريفا » . وعلى هذين
 الشاهدين بنى راين رأيّه في انّ أهل مكة كانوا ينصبون المبتدأ والخبر
 جميعا (49) .

وهناك تأويل ثامن في هذه الآية : « إن هذان لساحران » ، نقله الكازروني
 عن ابن الحاجب ، وهو انّ « هذان » مبنيّ فيجيء في المواضع الثلاثة على
 حال واحدة .

وخلاصة القول ، فيها ، انّ لهجة الحجاز ، ان صحّ انها كانت تنصب
 عنصري الجملة الاسميّة « بأن » ، فقد غلبتها لهجة بلحارث بن كعب التي
 ترفعهما ، غلبتها في قراءة من قرأ : إنّ هذان ساحران .

أمّا المثال الثاني من « هذان » ، فقد ورد في « هذان خصمان اختصموا »
 (الحجّ 19) ، ووجه الاهتمام به انّ الفعل لم يثنّ تبعاً للمسند إليه . غير ان

(48) لم نجد هذا البيت في طبعة عبد الحميد لديوان عمر ، ولكنه منسوب إليه في شرح شواهد
 المغني للسيوطي ج 1 ص 122 .

(49) ص 156 .

المفسرين قالوا انّ المقصود هو الجمع ، ف « خصمان » تمثل ، كما يقول البيضاوي « فوجين مختصمين حملاً على المعنى » .

على أنّ هذا التعليل لا يمنعنا من ملاحظة ضعف المشتى في العربية القديمة ، فالدلائل على معاملته معاملة الجمع كثيرة ، سواء أكان ذلك صادراً عن تساهل أم سهو . وهذا التضاؤل من المشتى يشاهد اليوم بوضوح في اللهجات العامية .

8 — هاتان :

نجد « هاتان » مجروراً بالياء في مثال واحد : « إنّي أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين » (القصص 27) ولم يزد الزمخشري عليه شيئاً سوى أنّ النبيّ شعيباً كان له أكثر من بنتين ، بدليل التوكيد بـ « هاتين » ، فالإشارة حصرت الاختيار في البنتين اللتين حضرتا مقابلة موسى مع أبيهما .

وفي شأن هذا المشتى المؤنث ، يتفق النحاة على أنّه « لم يثن من لغات المؤنث — العشر — إلاّ » تا « وحدها (50) ، فإذا ثنيت لم تقل إلاّ » تان « و » تين « . وبناء على هذا ، نقول أنّه لم يسمع عن العرب أنّهم ثنوا « هذي » مثلاً ، فقالوا « هذان/هذين » وهم يقصدون المؤنث ، ولو فعلوا لالتبس المذكّر بالمؤنث . وقد كثر عندنا في هذه الأيام تعيين المؤنثتين بـ « هذين » ، وسيّما عند أهل الإذاعة وما شاكلها ، فأحببنا أن نلجّ فيه لنبدّد خطأ شائعاً ، لا مبرّر له ولا مسوّغ .

9 — هؤلاء :

هو الجمع المشترك بين « هذا » و « هذه » ، ولكنه في القرآن للمذكّر أكثر منه للمؤنث ، إذ لا يعدو هاتين الآيتين : « هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم (هود 78) — « هؤلاء بناتي إن كنتم فاعلين » (الحجر 71) .

وفيما يخصّ القسمة بين الإشارتين القريبة والبعيدة ، نلاحظ من هذين المثالين : « ... مذبذبين بين ذلك ، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء » (النساء 143) - « كلاًّ نمدّ ، هؤلاء وهؤلاء ، من عطاء ربّك » (الأسراء 20) نلاحظ أنّ المرتبتين كانتا تختلطان وتمترجان ، فاليوم نقول : « لا هؤلاء ولا أولئك » ، عملاً بتلك القسمة ، كما نقول : « لا هذا ولا ذاك » . وقد مرّ بنا الشاهد من اللسان : « ... فافعل بنا هاتاك أو هاتيك » ، فهو أيضاً يعبر عن المرتبتين بنفس الصيغة تقريباً . ففي هذه الأمثلة الثلاثة دليل على تضيق النحاة لما وسّع فيه التثريل ، نعي إمكانية التعبير بالكاف والهاء جميعاً للقريب والبعيد جميعاً .

الإشارة الى القريب : جدول رقم 2

الجمع	المثنى	المفرد		
هؤلاء : 45	هذان : 2	هذا : 220	الرفع	المذكر
	هذين : 1		النصب الجرّ	
	هاتان : 0	هذه : 47	الرفع	المؤنث
	هاتين : 1		النصب الجرّ	

3 - اسم الإشارة للمتوسّط

وهو المتركّب من المجرد « ذا/تا/تي » ، مسنداً إلى حرف الخطاب « ك » ، فيكون من فصيلة « ذاك » و« تاك » الخ ... ولا يجوز ضمّ « ذي » إلى الكاف . جاء في اللسان : « ... والعامّة تخطيء ، فتقول : كيف ذيك المرأة ؟ » (51) .

وهذا النوع لا يقتصر على هاتين الصيغتين ، بل يتصرف في اتجاهين :
« عمودي » ، بحسب المشار إليه في حالات جنسه وعدده . و« أفقي » بحسب
المخاطب في حالات الجنس والعدد كذلك . وكأنّ صاحب اللسان توقع ما
في هذا التصريف المزدوج من عسر ، فقال مسهّلا : « فالكاف لمن تخاطبه في
الثنية والإفراد والجمع ، والتذكير والتأنيث . وما قبل الكاف لمن تشير إليه
في تلك الحالات . فإن حفظت هذا الأصل . لم تخطيء في شيء منه » (52)
أي ، في وجوهه الستة والثلاثين كما ضبطها جدول الأشموني (53) ، وهي
في الحقيقة ثمان وأربعون إذا أضفنا إليها وجوه المثني المجرور والمنصوب
بالباء . وهذا الإحصاء لا يصحّ إلاّ إذا اعتبرنا « أولائك » جمعا لهذا الصنف
من الإشارة ، كما فعل الشرتوني (54) . والواقع أنّ كثيرا من النحاة يعتبرون
« أولائك » جمعا مشتركا بين الإشارة المتوسطة والإشارة البعيدة . وهو اعتبار
لا مبرر له : فلو صحّ أنّ ذاك وذلك تشتركان في « أولائك » ، لقلنا : أين
ذهبت لأمّ « ذلك » ، تلك التي تظهر في أولائك « تقصير أولاء لك »
كما يقول ابن هشام (55) مستشهدا بهذا البيت : (طويل)

« أَلَيْكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أَلَيْكَ ؟ »

فالرأي عندنا أنّ « أولائك » اسم إشارة من فصيلة المتوسط لا البعيد .

ولنبحث الآن في الكاف « حرف الخطاب » : فقد سميت « حرف خطاب »
لكي لا تعتبر ضميرا ، والضمير اسم . فإذا ضمّ « ذان » إلى الضمير ، وجب
حذف النون للإضافة : ذاز + ك = ذاك . وبالتالي . يلبس المفرد مع المثني .
وسميت بهذا الاسم أيضا لأنها تتصرف مع المخاطب ، وإن كنا لا نرى

(52) نفس المرجع ص 446 .

(53) شرح الأشموني ج 1 ص 64 .

(54) مبادئ العربية ج 4 ص 134 .

(55) ابن هشام - شرح القطر ص 99 .

ضرورة في تصوّر مخاطب كلّما قلنا فيما بيننا وبين أنفسنا : « ينبغي أن أقرأ ذاك الكتاب ، ثمّ أكتب تلك الرسالة » ، إلا إذا كان حديث النفس مخاطبة كذلك . فإذا كان كلّ كلام خطابا ، موجّها إلى مخاطب موهوم يتمثّل في هذه الكاف ، فلم لا نضمّها دوما إلى كلّ إشارة ، حتّى إلى القرية ، فنقول : « هذاك الكتاب » وهذائك القلمان ، وهؤلئك التلاميذ ، وهي تراكيب ، لئن كثرت في العاميّة اليوم ، لا تظهر في الفصحح إلّا لما ؟ ألأنّ المخاطبة توجب شيئا من البعد لا يتفق مع التقريب المستنتج من هاء التنبيه ؟ هذا المخاطب إذن ، إن لم يكن موهوها دائما ، فهو على أقلّ تقدير غير ضروريّ ، نعني ، إنّ هذا الحرف لا يتصرّف بالضرورة إذا كان السامعون أكثر من واحد ، أو كانت سامعة أو سامعتان الخ ... فهذا شيخ البخلاء يخاطب أصحابه في مسجد البصرة فيقول : ... فعمدت إلى ذلك المتوضّعا ... » (56) ، فلا يقول : ذلكم المتوضّعا . وهذه صاحبة عمر : (كامل)

« قالت لتربيها : بعمركما هل تطمعان بأن نرى عمرا ؟

« إنّي كأنّ النفس موجسة ولذاك أطمع أنّه حضرا » (57)

فلم تقل لهُمَا : « ولذاكما ... » .

والواقع أنّ النحاة لم يوجبوا قطّ هذا التصريف مع أحوال المخاطب ، وإنّما أجازوه وأقرّوه ، وما فعلوا إلّا لأنّ له مستندا في القرآن والشعر القديم . ثمّ انهم يعلّلون هذا التصريف بتعليل آخر ، وهو « تعظيم المشار إليه وتوكيد أهمّيّته » . ففي هذا البيت « : بكت عيني ... (وافر)

على أسد الإلاه غداة قالوا أحمرّة ذاكُم الرجل القتيل ؟

قد نعلل تصريف الكاف إلى « كم » بتعدّد السامعين للمرثية أوّلا ، أو تعدّد المتفجّعين يوم أحد ، ثمّ بتعظيم حسّان بن ثابت لحمزة سيّد الشهداء ثانيا .

(56) قصة صاحب الحمار من المسجدين - بخلاء ص 29 نشر طه الحاجري - القاهرة 1963 .

(57) ديوان عمر ص 155 - القصيدة 38 .

أمّا تصريفه مع المخاطبة ، أي انتقاله من الكاف المفتوحة إلى الكاف المكسورة ، فإنه يعسر البتّ فيه ، إذ لا يعدو الأمر أن يكون اختلافا في حركة الكاف : كما قالوا في هذا البيت لمتّمس بن نويرة (58) : (كامل)

« ذاك الضياع ، فان حزرت بمديّة كفتي ، فقولي : محسن ما يصنع »

فإنّه روي بكسر الكاف ورواه ابن الأنباري بفتحها . هذا ، في التصريف « الأفتي » . أمّا التصريف « العمودي » ، أي بحسب المشار إليه ، فلا يخلو أيضا من التباس ، إذ قد يشار بأولئك إلى ما حقّه الأفراد ، وبذاك أو ذلك إلى ما حقّه الجمع ، كما سنرى بالتفصيل في بحث « أولئك » .

هناك ملاحظة أخرى في « ذاك » : وهي علاقتها مع « ذلك » المتعيّن للبعيد . فقد قال الأشموني (59) « ذاك لغة تميم ، وذلك لغة الحجاز » ، وما حمّله على هذا التقسيم إلّا خلوّ لغة التنزيل من « ذاك » ، ووفرة « ذلك » فيها . والواقع أنّ شعراء الحجاز يستعملون « ذاك » بقدر ما يستعملون « ذلك » بل ربّما تغلّبت « ذاك » على « ذلك » عند شاعر قرشيّ كعمر بن أبي ربيعة ، بنسبة الضعفين . فقد أحصينا 17 ذاك في مقابل 8 ذلك في استقراء أجريناه على نصف ديوانه تقريبا . فلا وجه حينئذ إلى اعتبار « ذلك » خاصّة بالحجاز ، وأنّها لغة تغلّبت على « ذاك » التميميّة .

10 — ذاك/تيك/ذائك :

لا وجود للمفرد منه في القرآن ، وإنّما ذكر مثال من المثني : « أسلك يدك في جيبك ... فذاذك برهانان من ربّك » (القصص 32) ، على أنّ فيه قراءة بتشديد النون لأنّها في تأويلهم لام الإشارة من « ذلك » ، قلبت نونا ثمّ أدغمت في أختها نون المثني . فإن صحّت هذه القراءة ، لم يبق في لغة

(58) المفضليات ص 13 .

(59) شرح الألفية ص 65 .

القرآن من هذه الإشارة المتوسطة إلّا الجمع « أولائك » ، وقد قلنا ان « أولائك » جمع ذاك لا جمع ذلك ، وإن كنّا لا نرى فرقا كبيرا بين ذاك وذلك .

11 - أولائك :

هذا الجمع المشترك ، بل « المطلق » : « ... وبأولى أشر لجمع مطلقا ... » (60) ، أي الصالح للمذكر والمؤنث ، وللعاقل وغيره ، قد ورد بكثرة - 204 مرة - في لغة التنزيل ، على أنه مسند في الأغلب إلى العاقل ، وفي الأكثر للمذكر ، إذ كثيرا ما يعزّز بالموصول « الذين » : « أولائك الذين اشتروا الضلالة بالهدى » (البقرة 16) . ولكنه أتى مرة مشتركا فعلاً بين ذكر وأنثى : « ومن يعمل صالحا من ذكر وأنثى فأولائك يدخلون الجنة » (غافر 40) ، ومرة متعلقا بغير العاقل : « انّ السمع والبصر والفؤاد كلّ أولئك كان عنه مسؤولا » (الاسراء 36) . فإنّ « أولائك » هنا جاءت في موضع « تلك » إذا ما اعتبرنا مجموع المسميات غير العاقلة فعاملناها معاملة المؤنثة المفردة . وقد قال البيضاوي (61) : « إنّ تثنية المضمرات والمبهمات وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة » ، فهذا الجمع غير حقيقي ، وإنما هو بمثابة المفرد « تلك » . وقد تكون جاءت في موضع « ذاك » ، باعتبار آخر مسمى ، وهو الفؤاد (قاعدة الإتيان) . على أنّ الشعر القديم يقرّ استعمال أولائك لغير العاقل : (كامل)

« ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولائك الأيام (62)

وفي هذا الصدد ، لا يفوتنا أن نذكر بالعادة القديمة - والحديثة - في « تعقيل » غير العاقل وسيّما الحيّ المتحرّك ، بنون النسوان ، من نملات

(60) بيت الألفية رقم 84 .

(61) أنوار التنزيل ... ج 1 ص 158 .

(62) البيت لجرير ، وهو في اللسان ج 15 ص 437 وفي شرح ابن عقيل ج 1 ص 115 .

الجاحظ ، إلى حمامات العراق إلى البقرات السمان ... « يأكلهن سبع عجاف » (يوسف 43) .

ونجد مثالا يختلف فيه « أولائك » عن مذكوره الذي يعود عليه : « والذي جاء بالصدق وصدق به ، أولائك هم المنلحون » (الزمر 33) ، « فأولائك » الجمع يعود على « الذي » المفرد . وقد يكون « الذي » المستعمل في معنى الجمع « تخفيفا للذين » (63) ، وسنرى ذلك تفصيلا في باب الموصولات ، عندما نبحث في الآية : « وخضتم كالذي خاضوا » (التوبة 69) . ومهما يكن من أمر ، فلنقل : ان في ظاهر الآية إشارة بالجمع إلى المفرد ، وعلى العكس فقد نجد إشارة بالمفرد إلى الجمع ، كما سيتبين لنا من بحث « ذلك » .

ولا يفوتنا ، قبل الفراغ من « أولائك » ، أن نذكر هذا البيت الذي وردت فيه صيغة « هؤلاء » جامعة بين هاء التقريب وكاف التباعد ، على غرار « هذاك الطرف الممدد » : (خفيف)

« هؤلاء ثم هؤلاءك أعطيت نعالا محدوة بنعال (64)

ولاشك في أن « هؤلاء » الأولى ، التي حذفت همزة مدّها ، تشير إلى قوم « أقرب » من الذين تشير إليهم « هؤلاءك » . فلنقل إذن : إن كاف الخطاب ، لئن لم تتناف مع هاء التقريب . ولئن لم توجه الكلام ضرورة إلى مخاطب ، فهي بدون شك ، تعين المشار إليه لشيء من البعد . وذلك ما قرره النحاة حين خصصوا بابا للإشارة إلى المتوسط .

هذا ، وقد وردت « أولائكم » متصرفة « أفقيا » مع جمع المخاطبين ، مرتين : « وأولائكم جعنا لهم سلطانا مبينا » (النساء 91) . « أكفّركم خير من أولائكم » (القمر 43) .

(63) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي ج 1 ص 158 .

(64) البيت للأعشى ، ذكره ابن يعيش ج 3 ص 134 .

الإشارة إلى المتوسط : جدول رقم 3.

الجمع	الثنائي	المفرد	
أولائك : 202	ذائك : 1 ذينك : 0	ذاك : 0	المذكر
أولائكم : 2	تائك/تينك : 0	تاك/تيك : 0	المؤنث

5 - اسم الإشارة للبعيد

هو مثل صيغة المتوسط ، إلا أنه أقحم فيه « لام الإشارة » ، فصارت صيغة « ذلك » ، و« تلك » المحولة عن تيليك ، و« ذاتك/تاتك بالتشديد » ، « وأولالك » التي رأيناها . ويجمع النحاة على منع اللام مع الهاء ، يقول ابن مالك : « ... واللام إذا قدمت ها ممتنعة » (65) ، كأن هذه اللام تعيين الإشارة إلى البعيد أكثر من الكاف حرف الخطاب . وهذا المنع لم يصل إلى العامية التي نجد فيها صيغا من جنس « هذولك » ، تجمع بين الهاء واللام والكاف ، وحتى الفصحى ، نجد فيها مثل هذا الجمع في أسماء الإشارة المكانية مثل : « هنالك » . ولكن ، والحق يقال ، لم نجد في الشعر القديم ، صيغة واحدة تجمع الحروف الثلاثة في معنى الإشارة المحضة .

وفي لغة التنزيل ، يتمثل هذا الصنف في « ذلك » ومؤنثه « تلك » مجردين أو متصرفين بتصرف حرف الخطاب : ذلكما - ولكن - تلكما - ذلكم - تلكم . أما « أولائك » ، فقد حصرناه في « المتوسط » كما مر .

12 - ذلك :

هذه الصيغة كثيرة في لغة التنزيل - أكثر من ثلاثمائة مرة - . وترد عادة خالية من البديل . إلا في مثالين : « الم ، ذلك الكتاب ... » (البقرة 2/1) - « ذلك الفضل من ربكم » (النساء 69) .

وترد في صدر الجملة كمبتدأ لا يفصله ضمير عن الخبر ، في مثل هذه الآية : « ذلك الدين القيم » (التوبة 36) . ولا شك أن البدء باسم الإشارة يدعم الفكرة المعروضة ويؤكد الاحتجاج .

ويرد هذا الاسم أيضا في صدر الجملة للاستدلال وتوكيد السبب : « ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا » (الأعراف 146) . هذا الغرض الاحتجاجي واضح في سورة الشعراء حيث تكرر هذه الآية : « إن في ذلك لآية ، وما كان أكثرهم مؤمنين » . تكررت ثماني مرات .

ويرد أخيرا في صدر الجملة أيضا كأداة لاستئناف الكلام . كما رأينا في « هذا » : « ذلك ، ومن عاقب بمثل ما عوقب ... » (الحج 59) .

ذلك وضمير الفصل :

لا يجري الفصل بين ذلك كمبتدأ وخبره على وتيرة واحدة : فتارة يفصل بينهما الضمير « هو » وتارة يعتمد على المعنى وحده لإجراء هذا الفصل . في مثل هذه الآية : « ذلك الفوز العظيم » (النساء 13) التي تكررت خمس عشرة مرة ، نجد ضمير الفصل مذكورا في سبع آيات . ولانجده في ثمان ، دون أن يكون لإثباته أو لتركه مرجح ، إذ يكفي السياق لمعرفة المعنى ، ولا سيما أن الكلمة الأخيرة ، نظرا لما فيها من نغم طويل ، لا تبيح شكّا في انتهاء الآية . فلا خوف أن يلتبس الخبر ببديل الإشارة ، فيقرأ قارئ « ذلك الفوز العظيم ... » وينتظر بقيّة ، أي خبرا للفوز المنعوت بـ « العظيم » .

وفي آية « ولباس التقوى ذلك خير لكم » (الأعراف 26) تقوم « ذلك » مقام ضمير الفصل لأنها أقحمت بين المبتدأ « لباس التقوى » ، والخبر « خير لكم » . واقحامها هنا حمل المفسرين على التأويل ، فقال الزمخشري إنها وضعت لتعظيم لباس التقوى لأنها عملت عمل ضمير الفصل . ومثل هذا الافتراض يلفت الانتباه ، لأنه يبرر وجود ضمير الفصل في الآيات التي تكون على غرار : « والله هو العليّ العظيم » (البقرة 255) ، فكأن زيادة الضمير زيادة فصل ، أي زيادة توقف بين المبتدأ والخبر ، وبالتالي ، زيادة في التنبيه وجلب الاهتمام . أو ، عملاً بالمعادلة البلاغية : « زيادة في اللفظ = زيادة في المعنى » ، لعل إقحام ضمير الفصل مقصود لرفع التباسٍ ونفي صفة الخبر عن موصوف آخر ممكن في التخيل والوهم : « فالله هو العليّ العظيم » تعني : الله وحده عليّ عظيم ، لا غيره . على أنه . سواء قبلنا التأويلين أم رفضناهما ، فالتساؤل باق : لماذا يؤكد هنا . ولا يؤكد هناك ؟ لماذا احتيج إلى رفع الالتباس هناك ، ولم يحتج إليه هنا ؟

ويزيد الكازروني (66) في الطين بلة ، فيلاحظ أن « ذلك » مغرّق في المعرفة بالنسبة إلى لباس التقوى الذي عرّف بالإضافة فقط ، والإضافة دون التعريف ، وإنما هي تخصيص ، « فلا يصح أن نجعل الـ « أعرف » صفة لما دونه في التعريف » . ولذلك احتاج البيضاوي إلى تأويل « ذلك » بعبارة « المشار إليه » ، أي : « ولباس التقوى ، هذا الذي أشير إليه . خير الخ ... » ولنلاحظ أخيراً أن أبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ، كانا يحذفان « ذلك » من قراءتهما للآية .

الإشارة بالمفرد إلى شيئين فصاعداً :

في هذه الآية : « ذلك بأنهم يكفرون بآيات الله ، ويقتلون النبيين »

(البقرة 61) - يرى البيضاوي وجها من الإشارة بالاسم المفرد « ذلك » إلى الشيتين (معنى الجمليتين) ، ويستدلّ على امكانه ببيت رؤبة : (رجز)
 « فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليع البهق
 الذي جاء فيه ضمير « كأنه » عائدا على أمرين ، وهما السواد والبلق .
 أو عائدا على أكثر من اثنين . وهي الخطوط . وليس في هذا الكلام ما يلفت
 الانتباه ، سوى هذه الخاتمة من البيضاوي : « ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع »
 فهذه فكرة سنحاول استثمارها في حديثنا عن الآية : « وخضتم كالذي
 خاضوا » (التوبة 69) .

13 - ذلكم - ذلكما - ولكنّ :

رأينا أن النحاة يجيزون تصريف حرف الخطاب بحسب عدد المخاطب
 وجنسه . ورأينا أن بعضهم يعتبر ذلك التصريف « تعظيما » للمشار إليه
 وتقخيما . ولاحظنا بدورنا أن هذا التصريف غير ضروريّ : فربّما بقي
 حرف الخطاب على إفراده رغم تعدّد السامعين (أنظر الشواهد في باب « ذاك »)
 ورغم عظمة المشار إليه . فهذا المولى عزّ وجلّ يشار إليه أربع مرّات بـ « ذلك »
 البسيطة في موقف تعدّد السامعين . « أليس ذلك بقادر على ... ؟ » (القيامة 40) ،
 ويشار إليه في سبع آيات بـ « ذلكم » : « ذلكم الله ربكم » (غافر 64) .
 وحتى الشيطان أشير إليه مرّة بـ ذلكم « إنما ذلكم الشيطان » (آل عمران 175) .
 وفي الشعر القديم نجد أيضا هذا التصرف بين « كَ - كِ - كُما - كم - كنّ »
 ولكنّه لا يخضع لقاعدة ولا لضرورة . فقد يعظّم المشار إليه كما في بيت
 حسّان المذكور أو بيت دريد بن الصمّة : (طويل)

« تنادوا فقالوا : أودت الخيل فارسا فقلت : أعبد الله ذلكم الرديّ؟ (67)

وقد لا يعظّم . وقد يعتبر عدد السامعين وقد لا يعتبر . وربّما وجدنا هذه القاعدة معكوسة : فهذا زهير يشير إلى متعدّد بالمفرد « ذلك » : (وافر) « فذلّكمُ مقاطع كلّ حقّ ثلاث كلّهنّ لکم شفاء » (68)

ومن هذا الاختلاف في تطبيق قاعدة التصرف ، تصرف اسم الإشارة بحسب المشار إليه ، وتصرف الكاف بحسب المخاطبين ، أو بحسب « عظمة » المشار إليه ، من هذا التنوع ، نستنتج أنّ هذه الصيغ لم تكن مضبوطة قديما بضابط ، وانه . رغم وجود هذه اللغة الأدبيّة المشتركة التي افترضها بلاشير ورايين ، فقد كانت الاستعمالات المحليّة تتغلّب أحيانا عند هذا الشاعر أو ذاك ، فيحتار النحاة في أمرها من بعد . بين محلّل ومحرم ، يحلّل هذا اعتمادا على السماع ، ويحرم ذاك طلبا للتقنين والتقييد والتنظيم . وهذا الصراع الدائم بين « منظّم » و« محرّر » هو الذي عبّر عنه بعض علماء الاجتماع قائلا : إنّ اللغات البشريّة تتنازعها دائما قوتان : قوّة التنظيم Cosmos وقوّة الفوضى Chaos . ولا يمكن أن تحيى لغة ما ، إلّا إذا تفتّحت لهاتين القوتين معا ، فحصل بينهما التوازن ، فإنّ غلب التنظيم ، كان الجمود والتجبر ، وإن غلبت الفوضى ، امتنع التفاهم (69) .

هذا ، وقد وردت « ذلّكما » في مخاطبة يوسف لصاحبيه في السجن : « ذلّكما ممّا علّمني ربّي » (يوسف 27) ووردت « ذلّكنّ » في احتجاج امرأة العزيز على صوابها : « فذلّكنّ الذي لمتني فيه » (يوسف 31) . فالمثال الأوّل لا يسترعي الانتباه ، فالكلام مُوجّه إلى صاحبين ، لذلك تصرف حرف الخطاب بصيغة المثنى . أمّا المثال الثاني ، فوجه التساؤل فيه ، كما نبّه إليه الزمخشري ، هو أن تقول : لماذا أشير إلى يوسف ، وقد طلع عليهنّ

(68) المجاني الحديثة - ج 1 ص 98 .

(69) الفكرة عند Jean Delacroix : La pensée et le langage وقد نبهنا إليها أستاذنا المحجوب بن ميلاد .

فرايته وأكبرنه ، بصيغة البعيد ؟ فيجيب صاحب الكشف بأن استعمال صيغة البعيد عوضاً عن « هذا » ، يؤكد جمال يوسف وعفته ، أي بعد مناله . ويرد على هذا التأويل بأن التعظيم حاصل بـ « كن » ، أي بتصريف حرف الخطاب . فلو أراد القائل أن يحافظ على الإشارة القرية — ويوسف كان أمامهم — مع تعظيم شأن يوسف ، لوجب عليه أن يقول : « فهذا كن » الذي لمتنتي فيه . فمن هذا المثال نستنتج :

- ان الميز بين القريب والبعيد لم يكن خاضعاً لقاعدة راسخة .
- وكذلك التعظيم والتفخيم ، فقد رأينا حرية التصرف في شأنهما .
- وكذلك تعدد السامعين والمخاطبين .

وإنما هي قواعد وضعت بعد الاستعمال ، فحاولت التشذيب والتهديب ، عملاً بنزعة « التنظيم » التي أشرنا إليها . فصارت القواعد تطبق على اللغة فيما بعد ، وتطبيقها لا يتجاوز الجيل أو العصر ، لأن اللغة كائن حي يتطور ، ومهمة المشرع فيها أن يقر الاستعمال إذا عم وانتشر ، لا أن يمنعه بحجة أن الفراء أو الخليل منعه . ولا يتوقف المشرع المقتن في قبوله للصيغ التي يقرها الاستعمال ، إلا عند الصيغ التي يخشى منها الالتباس ، كما رأينا في شأن « هذان » الذي صار يطلق اليوم خطأ على المؤنثين . وقد رأينا أيضاً السبب الذي يحملنا على قبول صيغة « هاته » إلى جانب « هذه » ، فهذان سببان لها مبرران : موافقتها لصيغة المؤنث « تي » ، ثم انتشارها اليوم في استعمال العصر .

14 — تلك :

وردت تلك نحو أربعين مرة في لغة التنزيل ، ولم ترد صيغة « تالك » التي ذكرت في الشعر القديم : (وافر)

... إلى الجوديّ حتّى صار حجرا وحان لتالك الغمر انحسار (69 مكرّر)
— تعلمُ أنّ بعد الغيّ رشدًا وأنّ لتالك الغمّر انقشاعا (70)

والملاحظات في شأن « تلك » قليلة : فهي تستعمل للعاقلة ولغير العاقلة ،
إلاّ أنها تستعمل للجمع غير العاقل ، أكثر منها للمفردة ، بنسبة اثنين إلى واحد .

تلك والضمير العائد :

في هذه الآية : « وتلك القرى أهلكتناهم » (الكهف 59) ، نلاحظ اختلافا
بين « تلك » والضمير العائد عليها « هم » . وتأويله سهل بالصورة البيانية
المعروفة بعنوان « المجاز العقلي » كما في الآية : « واسأل القرية التي كنّا فيها
والعير التي أقبلنا فيها » (يوسف 82) ، فالسؤال لأهل القرية ولراكبي العير ،
وكذلك السهل يكون هم سكان القرية .

وفي هذه الآية : « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض » (البقرة 253) .
نجد الاختلاف بين اسم الإشارة غير العاقل وبدله العاقل ، وقد أوّله المفسّرون
بـ « تلك الطائفة من الرسل أو تلك الجماعة » غير أنّنا ، رغم هذا التأويل ،
نلاحظ الحرية الكبيرة التي يتّسم بها أيضا التصرف في العاقل وغير العاقل .
فهذا المثال « تلك الرسل » يعزّز ما ذهبنا إليه في شأن « أولئك » (السمع والبصر
والفؤاد).

15 — تلكما/تلكم :

الخطاب لآدم وحواء في الآية : « ألم أنهكما عن تلكما الشجرة ؟ » (الأعراف
22) ، فتصرف حرف الخطاب إلى المثنى . وكذلك تصرف إلى جمع الذكور
في هذه : « ونودوا أن تلكم الجنة » (الأعراف 43) .

(69) البيت للفطاسي ذكر في الصحاح ج 3 ص 1102 .

(70) له أيضا : ذكر في اللسان - 15 ص 454 .

الإشارة الى البعيد : جدول رقم 4

الجمع	المتنّى	المفرد	
أولالك : 0 ذلكما : 1 ذلكم : 043 ذلكن : 1 تلكما : 1 تلكم : 1	ذانتك : 0 ذيتك : 0 تانتك : 0 تيتك : 0	ذلك : 307 تلك : 41	المذكّر المؤنث

5 - الإشارة الزمانيّة والمكانيّة

تدخل الأدوات الإشاريّة المختلفة كالهاء واللام وحرف الخطاب على حروف أخرى ، فتكوّن معها ظروفًا للمكان وتدخل على أسماء فتكوّن ظروفًا للزمان ، وهذه الظروف تكتسب صفة إشاريّة واضحة .

16 - اليوم (45) الآن (8) :

لاشكّ أنّ « أل » الداخلة على « يوم » في « اليوم أكملت لكم دينكم » (المائدة 3) ، وعلى « الآن » في « الآن حصحص الحقّ ... » (يوسف 91) ، تعرف الوقت وتشير إليه ، فمعناها « مع مصحوبها » (71) : هذا اليوم وهذا الآن . ولئن ذكرها النحاة في باب لام التعريف ، فهي إشاريّة بدون شكّ ، وهي نفسها التي يسمونها « اللام العهديّة » في مثل هذه الآية : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول » (المزمل 16/15) أي « فكذب هذا الرسول أو ذلك الرسول المشار إليه » . وينبغي أن لا تلبس بلام التعريف . ففي : ... « يؤمنون بالله واليوم الآخر » (آل عمران 114) ، جاءت لام اليوم

(71) معني اللبيب ج 1 ص 50 .

للتعريف . أمّا في « لا طاقة لنا اليوم بجالوت » (البقرة 249) فهي للإشارة :
 هذا اليوم . ويتجلّى هذا المعنى الإشاري في عبارات كثيرة كعبارة « في الحين
 والحال » أو عبارة « الساعة » : « ... قد قتل أمير المؤمنين جعفر الساع » (72) .
 وينبغي ألاّ تلتبس أيضا بلام الموصول ، أي التي تعوّض اسما موصولا ،
 في نحو : (وافر)

« من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معدّ (73)
 (أي : الذين رسول الله منهم)

17 - يومئذ (70) - حينئذ (1) :

يسند اسم الزمان إلى ظرف الزمان الماضي « إذ » ، فيكتسب صفة إشاريّة
 في « يومئذ = ذلك اليوم » ، « وقتئذ = ذلك الوقت » ، « ساعتئذ = تلك الساعة »
 الخ ... ، إلّا إنّ هذه الإشارة تتعيّن للزمان المستقبل كما يقول ابن هشام في
 مثل قوله تعالى : « يومئذ تحدث أخبارها » (الزلازل 4) ، وحتى في مثل
 الآية : « فيومئذ وقعت الواقعة » (الحاقة 15) التي تقترب فيها الظرف بفعل
 ماض ، فالظرف متعيّن للمستقبل في كليهما « ... لأنّ المستقبل الواجب
 الوقوع نزل منزلة ما قد وقع » (73 مكرّر) . وسواء بني « يوم » في « يومئذ »
 على الفتح أو كسر كما في الآية : « يودّ المجرم لو يفتدي من عذاب يومئذ ... »
 (المعارج 11) فإنّ فيه إشارة إلى المستقبل الواجب الوقوع ، أي يوم الحساب ،
 وعلى هذا تؤوّل الآيات التي تقترب فيها « يومئذ » بزمان ماض . وكذلك الشّأن
 في « حينئذ » الذي ذكر مرّة واحدة : « وأنتم حينئذ تنظرون » (الواقعة 84)
 ولعلّ بين « اليوم » و « يومئذ » ميزا في القرب والبعد من جنس الميز بين
 « هذا » و « ذلك »

(72) العقد الفريد : المطبعة الأزهرية 1928 - ج 3 ص 259 .

(73) المغني ج 1 ص 49 .

(73 مكرّر) المغني ص 81 ج 1 .

18 - ههنا (4) - هنالك (9) - ثمّ (4) :

بين « هنا/ههنا » و« هنالك » ، يميّز الأشموني « هنالك » على أنها لغة الحجاز كما ميّز « ذلك » الحجازيّة في زعمه على « ذاك » التميميّة . وهنا أيضا ، نقول انه لا وجه لهذا التمييز لأنّ التنزيل ورد فيه « ههنا » : « فليس له اليوم ههنا حميم » (الحاقة 35) كما ورد فيه « هنالك » : « هنالك دعا زكريّا ربّه » (آل عمران 38) . وقد يتبادر إلى الذهن انّ « هنا - هناك - هنالك » مثل « هذا - ذاك - ذلك » ، مراتب ثلاث للإشارة حسب البعد والقرب . وهذه المراتب هي نفسها التي نجدها في بعض لهجات بلادنا في الإشارة إلى المكان : « غادي - غاديك - غاديكين » (74) .

أمّا « ثمّ » ففيه معنى الإشارة المكانية بدون شكّ : « وإذا رأيت ثمّ » ، رأيت نعيما » (النساء 20) ولا ندري من أين اكتسبها . وهي أيضا للبعد في زعم الأشموني .

6 - عبارات إشاريّة أخرى

19 - كذلك :

هذه الأداة المتركّبة من كاف الجرّ وذلك ، التحم جزءاها فصارت كالظرف الذي يعبر به عن التسوية مثل « أيضا » ، وهي مذكورة كثيرا في القرآن (نحو 125 مرّة) ، منها مرّتان بكسر حرف الخطاب : « كذلك قال ربّك » (مريم 21) ومرّة بجمعه : « ... قل : لن تتبّعونا ، كذاكم قال الله من قبل » (الفتح 15) .

20 - هلمّ : (2) :

ونجد نصيبا وافرا من أسماء الأفعال التي تتركّب من هاء التنيه كأداة أوليّة فتكتسب صفة إشاريّة لأنّها لا تخلو أن تقع في الحديث بين متخاطبين

(74) سمع هذا التفصيل في مشيخة « الخضر » من ولاية جندوبة .

أو أكثر . من ذلك : « هلم » : « ... قل هلم شهداءكم (الأنعام 150) »
 « ... والقائلين لأخوانهم هلم إلينا » (الأحزاب 18) ، فمعناها : تعال . وللقرءاء
 في نشأتها تأويل نقله ابن فارس (75) : « وتأويل ذلك أن يقال : هل لك في
 كذا ؟ أم ! أي : اقصد وتعال » . ويقول اليعلاوي في تفسير الآية
 الأولى (76) : « هلم شهداءكم ، أي أحضروهم ، وهو اسم فعل لا
 يتصرف عند أهل الحجاز ، وفعل يؤنث ويجمع عند بني تميم » ويضيف
 ابن هشام (77) : « وبه — أي غير متصرف — جاء التنزيل » . على أن البخاري
 في صحيحه وابن سعد في طبقاته خرجا حديث النبي (صلمه) في مرضه الذي
 مات فيه : « هلموا أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده » . فلا مبرر حينئذ في
 اعتبار « هلم » غير المتصرف حجازية ، والمتصرف نجدية . فليس فيها إذن
 دليل على إثبات التنزيل للغة قريش على لغة أخرى .

21 — هاتوا (4) :

« هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » (البقرة 111) . يقول ابن
 فارس (75) : لأنها بمعنى أعط على لفظ رام وعاط ، كأنها أمر من
 « فاعل/هاتى — يفاعل/يُهاطي » . على أنه فعل لم يسمع إلا مضارعا : « لا
 أهاتيك » . وينحصر النقاش بين النحاة في التساؤل أهى اسم فعل أم فعل
 أمر ، وإلى الفعلية يذهب الأشموني (78) مستدلا بتصرفه مع الضمائر البارزة .
 ويقول غيرهم إنما هي أمر « آتى/يؤاتي » ، تخففت فيه الهمزة فصارت
 هاء ، كما يحدث في لهجتنا : اسأل = اسهّل . ويرى البهائى « بارث
 Barth أنها اسم إشارة محض . أمّا النسفي (79) ، فيقول إنها بمنزلة الفعل
 « هاء » بمعنى « أحضر » .

(75) الصاحبي ص 175 .

(76) أنوار التنزيل ج 2 ص 213 .

(77) شرح القطر ص 30 .

(78) الأشموني ج 2 ص 490 .

(79) تفسير النسفي ج 1 ص 65 .

22 - هاؤم (1) :

ومعناها «خذ»: «هاؤم اقرأوا كتابيه» (الحاقة 19). ويقول ابن هشام (80) إن الهمزة تصرف عوضاً من حرف الخطاب، أي إنها قد تصرف بالكاف كما هو الشأن في اللهجة العامية عندنا: هاك! - هاك! - هاكم! ويكاد النحاة يتفقون على فعليتها. بدليل «كتابيا» المنصوب على المفعولية، رغم أن قوما قالوا: بل هو مفعول اقرأوا.

23 - هيهات (2) :

«هيهات هيهات لما توعدون» (المؤمنون 36). أحصى الأشموني فيها ستاً وثلاثين لغة وقال إن الحجازيين يفتحون تاءها ويقفون بالهاء، وإن تميماً تكسرهما وتقف بالتاء. فهل يعني هذا أن التزليل أثر اللهجة التميمية المفتوحة؟

24 - هيت (1) :

«... وقالت: هيت لك!» (يوسف 23). ذكر فيها البيضاوي لغات كثيرة، منها أن «هيت» من هاء/يهييء إذا تهيأ، ومعناها استعد، وبنيت على الفتح مثل أين.

7 - الموصولات الخاصة: الذي - التي الخ...

قد يتبادر إلى الذهن إن هذه الموصولات تتألف من ثلاثة عناصر هي: أ + ل + ذي/تي، أي من عناصر إشارية تشارك كلها في تأليف أسماء الإشارة.

أ - أ ل :

رأينا أنها أداة إشارية في ما يسمّى بلام العهد، ولها أيضاً صفة موصولية تخول لها الدخول على الفعل: (بسيط)

« ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الأصل ، ولا ذي الرأي والجدل (81)

وعلى الجملة الاسمية : (وافر)

« بل القوم الرسول الله منهم هم أهل الحكومة من قصي

وعلى اسم الفاعل والمفعول : « والمقيم الصلاة ... » .

ولا عبرة بمن رأى أنها جزء من الموصول « الذي » حذفت بقيته لضرورة
شعرية أو لغير ما ضرورة ، وإنما تكون موصولا بمفردها . على أن
رابين (82) لا يرى هذا الرأي ، أي التحاق « أل » بقيّة الموصول في وقت
من الأوقات ، بل يرى أنها جزء منه لا يتجزأ مثلما في العبرية « هلازاه
hallazeh » والأمهرية « ألآزبه allazih » .

ب - اللام :

قد رأينا صفتها الإشارية في « ذلك » وما يليه .

ج - ذي :

وهي صيغة « ذو » اليمينية (الطائية) في حالة الجرّ ، وقد أشرنا سابقا
إلى قرابة « ذي » الإشارية (هذي) مع « ذي » المحوّل عن « ذو » ، وإن كان
بعض النحاة لا يجيز تصريحها . وقد تعرّض لها رابين أيضا (83) فقال إن
« ذو » المرفوعة انتقلت ، في جهات واسعة من الجزيرة العربية ، إلى ذي
المجرورة ، محافظة على صيغتها الموصولية ، قبل التحوّل إلى الوظيفة الإشارية
— بدخولها في تركيب « هذي » مثلا — ثمّ عادت إلى الموصولية المحضة
بدخولها في تركيب الموصول « المتطور : الذي » . غير أنّها ، في نظر رابين ،

(81) البيت للفرزدق ، ذكره ابن عقيل ج 1 ص 136 .

(82) و(83) رابين ص 77 و 204 وص 89 .

حافظت أيضا على بنائها ولازمت الصيغة الواحدة ، شأن جدتها البعيدة « ذو » .
وعلى هذا الأساس يؤول رابين الآية : « وخضتم كالذي خاضوا » (التوبة 69)
بأن « الذي » غير متمكن ، لا في الإعراب ولا في التصرف . فلو كان
متمكنا ، لقلنا : الذين ، أو اللذان أو اللذين . ويقول ان هذا الموصول
الجديد « الذي » ، ورد على الحجاز آتيا من اليمن ، فبذ موصول الحجاز
المعمول به إلى ذلك الوقت ، وهو « ذي » ، وحافظ مدة من الزمن على بنائه
الإفرادي . ويستدل رابين على رأيه هذا في بناء « الذي » ، بأن القراء لم
يستغربوا قط هذا الاستعمال للذي في الآية (69) من سورة التوبة .

وقد يُردّ على رابين بأن المفسرين ، لئن لم يستغربوا وجود « الذي »
مع « خاضوا » ، فإن ذلك لم يمنهم من التماس التأويل والتعليل : من ذلك
أنهم رأوا في « الذي » تخفيفا « للذين » بحذف نونها ، على عادة بلحارث ،
وقد درجت عندهم « اللذا » عوض « اللذان » و « الذي » وحتى « اللذ »
بسكون الذال عوض «الذين» : (رجز)

« فبثُّ مَنْ شَرُّ من اللذ كيدا كاللذُ تَرَبَّى زبية فاصطيذا » (84)

ونسبوا أيضا إلى هذيل صيغة مرفوعة « اللدون » ، وزاد المغني والاسان :
« اللاؤون/اللائين » : (وافر)

« همُ اللاؤون فكّوا الغلّ عني بمرّو الشاهجان ، وهمُ جناحي » (85)

ويرى رابين قرابة بين « اللائين » وبين « اللاء » الحجازية . و « اللاء »
حسب رأيه ، هي الصيغة القرآنية التي كانت تكتب عند النزول « أَلَي » ،
فإذا تهجّوها ، قالوا : « اللاء » ، وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء نقلا عن
ابن كثير ، أو قالوا : « أَلَلَاي » ، وهي قراءة ورش الذي نقل قراءة نافع

(84) هوزقارتن : أشعار الهذليين .

(85) مغني 2 ص 410 ولسان 15 ص 454 .

المدني ، فكأنّ قراءتهُ هذه صيغة وسطى بين « أَلَايَ » الحجازيّة والموصول « المتطور » المؤنث « اللائي » . على أنّ هذه الصيغة ، في نظر راين ، لم تكن خاصّة بالمؤنث ، بل ، في وقت من الأوقات ، صُححت للمذكر والمؤنث معا ، بدليل القراءة المنسوبة إلى الأخفش نقلا عن ابن عامر الدمشقي : « للذين يؤلون من نسائهم » (البقرة 226) قرأها : « واللاءِ يؤلون ... » .

وقد سبق لنا أن لاحظنا القرابة بين الـ « ألاء » والـ « لاء » ، أي بين الإشارة والموصول في هذه الصيغ من الجمع . وسقنا عليها شاهدا ورد في اللسان (86) وقد تزيد هذه الشواهد التي ذكرها الأشموني (87) ، تريد توضيحاً للقرابة بين « الألاء/الألى الموصولة ، وألاء/ألى الإشاريّة : (طويل)

« وتُبلي الألى يستلثمون على الألى تراهنّ يوم الروع كالحلدل القبل »

ففي هذا البيت جاء الموصول « الألى » بمعنى الذين في الصدر وبمعنى التي في آخر الصدر ، وكلاهما مقصور ، وقد يمدّان نحو : (طويل)

« أبى الله للشّمّ الألاء كأنّهم سيوف أجاد القين يوما صقالها »

على أنّ هذه الصيغة من الموصول لم تذكر في التنزيل .

25 — الذي :

في استعمالاته الكثيرة — 288 — يختصّ هذا الموصول بالمفرد المذكّر ، ما عدا الصورة التي ورد بها في « وخضتم كالذي خاضوا » (التوبة 69) وقد عرضنا لتأويل راين ، ومفاده أنّ « الذي » مبنية على الأفراد ، فتكون ، هنا ، لغة قديمة غابت صيغة « الذين » المتطورة كما قال . وعرضنا أيضا لقول من أولها بتخفيف الذين على غرار هذا البيت للفرزدق ، وقد ساقه الزمخشري : (كامل)

« أبني كليب انّ عمّسيّ اللدّا قتلا الملوكة وفككا الأغلالا »

(86) انظر التقييد رقم (18) .

(87) شرح الأشموني ج 1 ص 68 .

(ولنلاحظ عرضاً أنّ الشاعر لم يفصل بين اسم انّ وخبرها . الآنّ بقاء الخبر على الرفع يمنع الشبهة ؟) كما عرضنا لقول من فسّر الذي بالجنس والقوم حتّى يبرّر استعمال ضمير الجمع ، وهو تأويل البيضاوي الذي ساق هذا البيت : (طويل)

وانّ الذي حانت بفلج دماؤهم همّ القوم كلّ القوم يا أمّ خالد

وإنّ لنا في الآية « كمثّل الذي استوقد ناراً فلمّا أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم ... » (البقرة 17) دليلاً آخر على مجيء الذي مبنياً على الإفراد : فهذه ثلاثة أمثلة (والثالث هو آية الزمر 33 : « والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم ... ») ، فلا حاجة إلى الالتجاء إلى التأويلات والتقديرات ما دمنا مقتنعين بتطوّر اللغة : فهذا الموصول بصورته المبنية سدّ بعض الحاجة وقتاً ما ، ثمّ لمّا زادت الحاجة وتنوّعت ، احتاجوا إلى تطويره ، فخلقوا منه الذين والذان النخ ... وعلى كلّ حال . فوجوده مبنياً في ثلاث آيات يقوم دليلاً على تأثير لهجات محلية في لغة التنزيل ، إلى جانب اللهجة الحجازية أو اللغة « الأدبية » المشتركة .

26 — التي :

قد استعملت نحواً من 27 مرّة للعاقلة ولغير العاقل « وأسأل القرية التي ... والغير التي ... » ، وربّما استعملت كذلك بصيغة المفردة تحقيراً للآلهة في هذه الآية : « وما أغنت عنهم آلهم التي يدعون » (هود 101) .

27 — اللذان/اللتان :

« واللذان يأتيناها منكم فآذوهما » (النساء 16) . « ربّنا أرنا اللذين أضلّنا من الجنّ والانس » (فصلت 29) ، ولا ذكر للمؤنث .

28 - الذين :

هو أكثر هذه الأدوات الموصولة والإشاريّة ذكرًا في القرآن : 1076 مرة . ونجده مستعملا في الحالات الإعرابيّة الثلاث ، ولا نجده قطّ في صيغة « اللذون » التي نسبت إلى هذيل أو عقيل : (رجز)

نحن اللذون صبّحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا (88)

ونلاحظ ، في شأن الذين ، استمرار لهجة قبلية وهي ما يعرف بلغة « أكلوني البراغيث » التي تنسب أيضا إلى بلحارث ، أو إلى أزد شنوءة ، هذه اللهجة تظهر في الآية : « وأسروا النجوى الذين ظلموا » (الأنبياء 3) .

ولندكر أخيرا بما قاله رابن في قراءة الأخفش : « واللاء يؤلون » عوض « للذين يؤلون ... » . فقد رأى في هذه القراءة دليلا على اشتراك « اللاء » بين المذكر والمؤنث ، وهو رأي يدعمه شاهد الأشموني (89) : (وافر) فما آباؤنا بأمنّ منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

29 - اللاتي (10) اللاتي (6) :

لا فرق في الاستعمال القرآني لهاتين الصيغتين ، وقد وردتا كلاهما للمؤنث العاقل .

الموصلات : جدول رقم 5

الجمع	المتنّى	المفرد	
الذين : 1086	للذان : 1 للذين : 1	الذي : 288	المذكّر
اللاتي : 10 اللاتي : 6	للتنان : 0 للنتين : 0	التي : 67	المؤنث

(88) ابن عقيل ج 1 ص 125 .

(89) الأشموني ج 1 ص 69 .

الضمير العائد على الموصول الخاص :

إنّ أحكام الضمير العائد في صلة الموصول كثيرة مختلفة . وقد لخص النحاة مواضع حذف هذا الضمير ومواضع منع الحذف . فقالوا انه يجوز حذفه إذا كان منصوباً بفعل الصلة متصلاً به كما في قول عروة بن حزام : (طويل) ... وأصرف عن وجهي الذي كنت أرثي

وأنسى الذي أعددت حين أجيب
(عوض أرثيه وأعدته)

ومن هذا الوجه ، نجد أمثلة في القرآن نحو : « لا يزال بنيانهم الذي بنوا » (التوبة 110) « ثم أورثنا الكتاب الذي اصطفينا من عبادنا » (فاطر 32) — أهذا الذي بعث الله رسولا ؟ » (الفرقان 41) على أنّ التركيب لا يخضع لقاعدة راسخة ، فهناك صلوات كثيرة لم يحذف منها الضمير العائد : « والمسجد الحرام الذي جعلناه (الحج 25) — ... الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم » (الأعراف 157) .

وإذا كان العائد مجروراً بحرف ، فإنهم يمنعون حذفه ، إلا إذا دخل على الموصول حرف مثله نحو قول عنترة : (طويل)

« وقد كنت تُخفي حبّ سمراء حقبة فبُح لآنّ منها بالذي أنت بائع »

وفي التنزيل ، نجد أمثلة من هذا الحذف في غير صلة الموصول الخاص : « يأكل ممّا تاكلون منه ويشرب ممّا تشربون » (المؤمنون 33) . والغرض من حذفه في هذه الآية واضح ، وهو طلب الوقوف على مقطع صوتي طويل « بُون » ، وحتى إذا قدّم الجارّ والعائد ، فإنّ توالي الميم والنون (ممّا منه) لا يقع موقعا حسنا في الأذن وفي النفس .

ولكننا نجده أحيانا محذوفا بدون أن يكون موصوله مسبوqa بنفس الحرف : « ... أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ » (النمل 19) — « وأدخلهم جنّات عدن

التي وعدتهم « (المؤمن 8) » ، وقد يعلّل هذا الحذف تارة بطلب التنغيم كما قلنا ، وتارة بطلب الإيجاز ، فكلّما أمِن القائل اللبس ، حذَف ما يمكن حذفه .

8 - ملاحظات ختامية

في مشكلتنا الأصلية ، وهي منشأ لغة التنزيل ، يمكن أن نستنتج بعض النتائج ، نسوقها كرأي شخصي قابل للنقاش :

1 - لا يصحّ القول بأنّ القرآن نزل بلغة قريش . ففي التنزيل دلائل لغوية كثيرة على تفضيل لهجات قبلية على لهجات مماثلة حجازية : مثل تفضيل « هذه » الشرقية على « تي » و « تا » الحجازيتين ، وكذلك تفضيل « أولاء » الممدودة . وهي نجدية . على « أولى » المقصورة ، وهي حجازية . وكذلك ترك « المجرد » « ذا » . وإيثار « هذا » .

2 - إنّ القرآن نزل في فترة كانت اللهجات فيها في طور التسخّص عن لهجة موحّدة ، تجمع من المفردات والأدوات والحروف ما يكون متفقاً عليه عند كافّة القبائل ، مفهوماً عند شعرائها وخطبائها ، فتكوّن هذه اللغة الأدبية التي نصطلح على تسميتها « لغة فصحي » . فلا غرابة حينئذ أن نجد في لغة التنزيل صدى لهذا التسخّص ، أي صورة ناطقة محسوسة من هذا التطوّر وهذا الارتقاء إلى مرتبة اللغة القومية : ودليل ذلك وجود « الذي » المبنية بجانب الذين والذان . وكذلك نشوء « هؤلاء » من « ها + أولاء » .

3 - إنّه كان حريّاً باللغويين القدماء ، عوض أن يتعلّقوا بالفكرة الخاطئة : إنّ القرآن نزل بلهجة قريش : أن يقولوا : إنه نزل بلغة خاصّة به ، كانت في طور النشوء والتخلّص من ضيق اللهجات ، فاتخذها الحجاز عامّة ، وقاس عليها لغته ، ومن ذلك صارت لغة الحجاز هي لغة القرآن ، لأنّها هي التي ارتقت إلى لغة القرآن ، لا العكس .

4 — بيد أنه ما من شكّ في أنّ لغة الحجاز كانت — في فترة النزول — أقرب اللهجات العربيّة إلى الانصهار في اللهجة التي اختارها القرآن . نظرا لما اختصّت به من « تحيّر » و « انتقاء » لخير ما في لغات العرب القادمين إليها الحاجّين إلى الكعبة ، المتعاملين مع قريش ، كما يقول ابن فارس .

محمد اليعلاوي